

باختصار

توضيح من الهيئة المنظمة للاتصالات

أوضحت الهيئة المنظمة للاتصالات أن الموضوع الذي نشرته «الأخبار» أول من أمس تحت عنوان «أمراء وزارة الاتصالات وأجبرو يتحكمون بقطاع ال DSL»، «حمل اجتهاداً شخصياً نتج منه التباس في مقاربة الحديث الذي أدلى به رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحاده إلى صحيفة «الأخبار»، وأوحي بغير ما ذهب إليه الدكتور شحاده». وأشار التوضيح إلى أن «الدكتور شحاده ميّز بوضوح، في معرض شرحه واقع الحال في بعض الممارسات والإجراءات الرسمية المتعلقة بخدمة الإنترنت السريع DSL، بين المديرية العامة للاستثمار والصيانة وهيئة أجبرو من جهة، ووزير الاتصالات مروان حمادة من جهة أخرى. وبدا هذا التمييز واضحاً وجلياً في مقدمة المقال المشار إليه، كما في كل ما صرح به الدكتور شحاده. كما أن الهيئة المنظمة للاتصالات تجدد اعتزازها بالدعم المستمر الذي يوفره لها الوزير حمادة، في كل ما تقدم عليه من خطوات لإصلاح قطاع الاتصالات وتحريكه، انطلاقاً من المهمات الموكلة إليها بموجب قانون الاتصالات الرقم 431.

رد المحرر:

إن الموضوع المذكور لم يورد على لسان الدكتور شحاده أي معلومات لم يقلها، كما أنه فصل بشكل جلي وواضح بين كلام الدكتور شحاده، وما اعتُبر في متن الرد بأنه «اجتهاد شخصي»، وذلك في مقطع منفصل تحت عنوان «طغح الكيل» بهدف تفادي «الالتباس».